

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
La république Algérienne démocratique et populaire

Ministère de l'enseignement supérieur
et de la recherche scientifique
Université Batna 1
Faculté des sciences économiques
commerciales et des sciences de gestion



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة 1
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مسابقة الدخول لدكتوراه الطور الثالث ل م د 2020 - 2021

Les spécialités	تسيير مالي، إدارة الأعمال، تسيير الموارد البشرية	التخصصات
Variante :	الأول	الخيار رقم:
Epreuve :	مقياس اقتصاديات المالية العمومية	الاختبار :

أجب على ما يلي

السؤال الأول: (3 نقاط)

- ما هو الفرق بين التهرب الضريبي والغش الضريبي؟

السؤال الثاني: (9 نقاط)

تم تأسيس صندوق ضبط الإيرادات الجزائري FRR بموجب قانون رقم 02-2000 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1421 الموافق لـ 27 جوان 2000 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000.

- ما هي الدوافع التي أدت إلى إنشاء هذا الصندوق؟

- هل حقق هذا الصندوق الأهداف المسطرة له؟

السؤال الثالث: (8 نقاط)

تكون السياسة المالية أكثر فعالية عندما يكون الاستثمار عديم المرونة نسبيا لأسعار الفائدة في إطار نموذج IS/LM .

- اشرح ذلك؟

مع تمنياتنا لكم بالتوفيق



مسابقة الدخول لدكتوراه الطور الثالث ل م د 2020 - 2021

Les spécialités	التخصصات	تسيير مالي، إدارة الأعمال، تسيير الموارد البشرية
Variante :	الخيار رقم:	الأول
Epreuve :	الاختبار :	مقياس اقتصاديات المالية العمومية

الجواب الأول: (3 نقاط)

التهرب الضريبي أو بما يعرف التجنب الضريبي هو تهرب بدون انتهاك القانون الضريبي، أي أن المكلف يقوم بالتخلص من دفع الضريبة دون مخالفة احكام التشريع الضريبي القائم. أما الغش الضريبي فهو تهرب ضريبي بانتهاك التشريع الجبائي وهذا عن طريق اعطاء عرض خاطئ للوقائع أو تفسير مضلل له.

الجواب الثاني: (9 نقاط)

دوافع إنشاء صندوق ضبط الموارد:

دوافع داخلية:

- يعاني الإقتصاد الجزائري من إختلالات هيكلية خطيرة نتيجة ارتباطه القوي بقطاع المحروقات الذي يظهر تأثيره بعلو الإقتصاد وفقا لثلاث مستويات:
- تأثير قطاع المحروقات على معدل النمو الإقتصادي : حيث أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد بشكل كبير بمعدل النمو الذي يسجله قطاع المحروقات.
- تأثير قطاع المحروقات على ميزان المدفوعات :تشكل صادرات قطاع المحروقات المورد الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر،
- تأثير قطاع المحروقات على الموازنة العامة للدولة :تعد الجباية البترولية المورد الرئيسي للإيرادات العامة للدولة
- دوافع خارجية:

وتتمثل في الأسباب والظروف الخارجية التي دفعت الجزائر إلى إنشاء صندوق سيادي ، نوجزها فيما يلي :

تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية: مما يعرض الإقتصاد الجزائري لصدمات إيجابية أو سلبية حسب مستويات الأسعار المسجلة في الأسواق العالمية.

رواج فكرة إنشاء صناديق الثروة السيادية بين الدول النفطية: تعد تجربة الجزائر الأحدث في هذا المجال مقارنة بتجارب بعض الدول النفطية على غرار الكويت، الإمارات العربية المتحدة، إيران،

هل حقق هذا الصندوق الأهداف المسطرة له؟

أنشئ الصندوق من أجل "تخفيض حجم المديونية و تمويل عجز الموازنة العامة" وذلك من خلال دراسة جانبي الإيرادات والنفقات للصندوق.

1- من جانب إيرادات الصندوق: حيث عرف صندوق ضبط الموارد بعض التغييرات التي مست جانب إيراداته في فترات مختلفة نستعرضها فيما يلي:

يمكن تقسيم المراحل التي مر بها الصندوق إلى:

- المرحلة الأولى - التي تسبق التعديل -: وينحصر مجالها الزمني إلى بين 2000-2003
- المرحلة الثانية (2004-2013): حيث عرف صندوق ضبط الموارد في هذه الفترة تعديلات خاصة في جانب الموارد، حيث أضيفت لموارد الصندوق تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية و ذلك طبقا لقانون المالية سنة 2004، أما في جانب الاستخدامات فقد تم تعديل أهداف.

- المرحلة الثالثة (2014-2021): عرف الصندوق انخفاضا مستمرا طيلة السنوات 2014 إلى غاية 2017، بسبب الصدمة النفطية التي هزت الاقتصاد العالمي ويعود السبب الرئيسي إلى الانهيار الحاد في أسعار النفط، بالإضافة إلى الأزمة الصحية التي تأثر بها الاقتصاد العالمي.

- من جانب استخدامات الصندوق: حيث تنحصر استخدامات صندوق ضبط الموارد في تسديد المديونية العمومية إلى جانب تمويل العجز في الموازنة العامة، وفيما يلي سننتظر لذلك بشكل أوضح:

2-1- دور صندوق ضبط الموارد في تخفيض الدين العمومي: لطالما كان لملف المديونية فترة التسعينات لكن سرعان ما بدأت بالإنخفاض منذ 2004 بعد إحداث بعض التعديلات على أهداف صندوق ضبط الموارد الجزائري والتي على رأسها تخفيض المديونية العمومية.

- الدين الداخلي

- الدين الخارجي

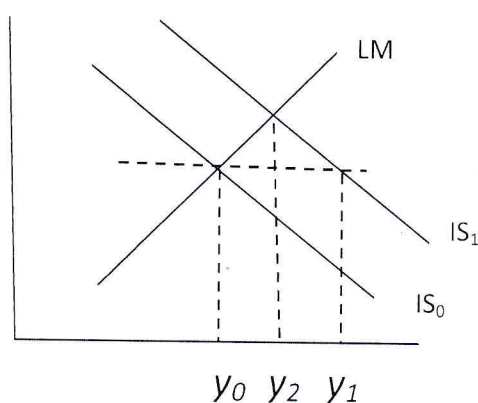
2-2- دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة العامة:

لم يبدأ في تمويل عجز الموازنة إلا ابتداء من سنة 2006 ، وذلك بعد التعديل الذي أحدثته الحكومة على أهداف الصندوق -

الجواب الثالث: (8 نقاط)

تكون السياسة المالية أكثر فعالية عندما يكون الاستثمار عديم المرونة نسبيا لأسعار الفائدة في إطار نموذج IS/LM .

استنادا إلى نموذج العرض الكلي والطلب الكلي، فإنه مع زيادة الإنفاق الحكومي يتزايد الطلب الكلي ومن ثم يزداد المستوى التوازني للدخل، وبالطبع إذا كانت الزيادة في الإنفاق الحكومي كبيرة، فإن الزيادة في الدخل لابد أن تكون كبيرة (الانتقال من y_0 إلى y_1) هذا في حالة افتراضنا أن الاستثمار ثابت $I=I_0$ ، وفي نموذج IS/LM يكون الاستثمار دالة في سعر الفائدة، وبما أن الاستثمار دالة في سعر الفائدة، فإن الاستثمار يتغير في الاتجاه العكسي للتغير في الإنفاق الحكومي، كما أن الاستثمار يلغي جزئيا الزيادة في الدخل الناتجة عن التغير في الإنفاق الحكومي (من y_1 إلى y_2)



ومن ثم يولد تغيرا صغيرا في الدخل وهكذا فإنه بدلا من زيادة الدخل من y_0 إلى y_1 كما يجب أن يكون عليه الحال إذا كان الاستثمار ثابت $I=I_0$ والذي يحدثه أثر مضاعف الإنفاق الحكومي فإن الدخل يزداد فقط إلى y_2 وكلما كانت دالة الاستثمار أقل مرونة بالنسبة لسعر الفائدة كان التغير أقل في الاستثمار، ومن ثم كان الإلغاء الجزئي أقل في الإنفاق الحكومي وكان التغير أكبر في الدخل، وعلى هذا كلما كان الاستثمار عديم المرونة تماما بالنسبة لسعر الفائدة كانت السياسة المالية في قمة فعاليتها، (حالة $I=I_0$).